اتجاهات أساتذة الطور الابتدائي نحو سياسة الدمج التربوي للأطفال المعاقين ذهنيا –درجة خفيفة –

-دراسة ميدانية ببعض الابتدائيات بولاية المسيلة-

د. نرجس زكري ، أ.نور الهدى بن عمر
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات أساتذة الطور الابتدائي نحو سياسة الدمج التربوي للمعاقين ذهنيا – درجة خفيفة-، وقد أجريت الدراسة بمجموعة من الابتدائيات والبالغ عددها ستة خلال الموسم الدراسي(2018-2019)، حيث تكونت عينة الدراسة من (60) أستاذ وأستاذة، واعتمدنا المنهج الوصفي ذي الطابع الاستكشافي، وللتحقق من صحة الفرضية تم تطبيق مقياس من إعداد الباحثتان يقيس الاتجاه نحو سياسة الدمج الأكاديمي للأطفال المعاقين ذهنيا درجة خفيفة، ولقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحليل الإحصائي لها، وعليه تم التوصل الى انه توجد اتجاهات ايجابية لدى أساتذة الطور الابتدائي نحو سياسة الدمج التربوي للأطفال المعاقين ذهنيا درجة خفيفة.

الكلمات المفتاحية: الدمج التربوي.....المعاقين ذهنيا درجة خفيفة.....اتجاهات أساتذة الطور الابتدائي نحو سياسة الدمج.

Abstract:

The aim of this study is to demonstrate elementary stage teacher's vision towards the educational integration policy for the mentally handicapped students. The study was conducted with a group of six primary students during the academic year (2018-2019). The study sample consisted of 60 professors; we have adopted a descriptive approach of exploratory nature. In order to verify the validity of the hypothesis, a measure of the numbers of the two researchers has been used to measure the trend toward the policy of academic integration of mentally handicapped children. The statistical methods suitable for statistical analysis have been used. The primary stage towards the policy of educational integration for mentally disabled.

Keywords: educational integration ..... mentally handicapped light degree ..... trend towards academic integration policy.

مقدمة:

إن التربية الحديثة تركز على المتعلم أكثر من تركيزها على المناهج، باعتباره وحدة استثمار طويلة المدى، و بما إن التربية الخاصة هي إحدى استراتيجيات التدريس المستخدمة في تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، فيفترض أنها تسعى إلى تطوير البرامج التربوية والعلاجية الفعالة لجميع الفئات وخاصة تلك المنوطة بتدريب هذه الشريحة وتعليمها باعتبارها أيضا عنصر بشري يتمتع بالحاجة إلى الانجاز أيضا.

وفي الوقت الحالي تقوم التربية الخاصة على إرساء قانون يدعو إلى الوصل لا الفصل بين مجتمع العاديين وغير العاديين تجسيدا للجانب الإنساني وتماشيا مع التطورات التي حدثت في العالم بين الحرية والديمقراطية، ونخص الجانب التربوي بالذكر فالكفة تميل كل الميل نحو الدمج وترفض التمييز والتفرقة وتوفر الفرص المتكافئة بين الأفراد مهما كانت الفئة التي ينتمون إليها، لان التعليم حق لكل فرد بغض النظر عن قدراته و إمكاناته وهو ما تدعو إليه جمعيات حقوق الإنسان.

إذن ليس من الشك في أن تحديات عديدة تواجه المدارس التي تستقبل مثل هذه الفئات، والتي لا يمكن تمييزها في اغلب الأحيان إلا بعد سنوات عدة من الدراسة، فمهمة المعلم اليوم اختلطت بين التعليم والتشخيص وتداخلت الأدوار بينه وبين المختص النفسي، ولكن رغم ذلك لا يمكن أن ننكر ذلك الدور الذي يقوم به في إطار تقديم الخدمات المباشرة إزاء هذه الفئة بالذات، وإحدى تلك التحديات هي التي تتصل بتطوير التعليم على نحو يراعي بشكل أفضل الحاجات الراهنة والمستقبلية لتلاميذ ذوي الحاجات الخاصة على اختلاف فئاتهم ، و مثل هذا التعليم يقوم دون ريب على الدمج المتزايد لا على الفصل والعزل.

الإشكالية:

تقوم التربية الخاصة في الوقت الحالي على دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث أن الموقف الراهن يميل إلى الوصل لا الفصل بين عالم العاديين وغير العاديين خاصة في الجانب التربوي، وتماشيا مع التطورات التي حدثت في العالم، فإن التربية اليوم تتبنى شعار مدرسة الجميع والدمج الشامل، حيث يتمثل جوهر هذه المدرسة في توسيع مفهوم الصف الدراسي العادي و تنويع عمليات التعليم فيه بحيث يصبح قادرا على تلبية الاحتياجات التعليمية لجميع الطلبة بصرف النظر عن خصائصهم الفريدة و الفروق الفردية.**(كامل اللالا و اخرون:2011، ص 40).**

ويعتبر تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من التحديات المهمة التي تواجه التربية الآن، و لكن التحدي الأهم يتمثل في تدريب المعلمين وغيرهم من القائمين على تقديم الخدمات المباشرة، و قد ظهرت هذه القضية بشكل واضح نتيجة الانتقادات التي وجهت لعزل الطفل المعاق عن الأطفال غير المعاقين وقد أدى ذلك إلى ظهور أشكال متعددة من الدمج الأكاديمي والمتمثلة في الصفوف الخاصة الملحقة بالمدرسة العادية، وتجدر الإشارة إلى أن الدمج الأكاديمي يمثل شكلا أخرا مختلفا عن الدمج الاجتماعي، وفي هذا الخصوص جاءت دراسة "علي محمد علي الصمادي" 2010 لتبين وجود اتجاهات ايجابية لدى المعلمين نحو سياسة الدمج وأن هناك فروقا في اتجاهاتهم على البعد(النفسي، الاجتماعي، الأكاديمي) الذي يحتويها الاستبيان، إلا أن هذه الفروق لم تكن دالة **(الصمادي:2010، ص 786)**

وتتطلب عملية الدمج أسس ومعايير علمية موضوعية، وبدون هذه المعايير والأسس يكون الدمج انعكاس لتجارب غريبة تتخللها الكثير من المشكلات تحول دون تحقيق الأهداف، لذلك فإن الدمج ليس مسألة حتمية في الفصول الخاصة أو المدارس الخاصة**(قحطان:2012،ص167)**، وهكذا يمكن القول أن عملية الدمج سلاح ذو حدين تتأثر إلى حد بعيد بنوعية ودرجة الإعاقة من جهة، فلا يمكن أن تتكلم عن الدمج الأكاديمي في حالة الإعاقة الذهنية الشديدة، ومن جهة أخرى تتأثر بتكوين القائمين على تقديم الخدمات المباشرة لهؤلاء التلاميذ، حيث يتطلب التوجه نحو الدمج إعادة التفكير في تدريب كل من معلمي التربية الخاصة ومعلمي الصفوف العادية سواء قبل الخدمة أو إثناءها و سواء على المستوى النظري أو العلمي.

وتجسيدا لمبدأ تكافؤ الفرص في التربية والتعليم لكل الأطفال طبقا للقوانين السارية المفعول في الجزائر و الاتفاقيات الدولية، وتجاوزا لمحدودية التكفل المؤسساتي المغلق فان الدمج المدرسي يعتبر بصيص أمل للأولياء فيما يخص مستقبل أبناءهم.

إلا أن الدمج المدرسي للأطفال المعاقين ذهنيا لا يزال في مراحله الأولى، و ضمانا للسير الحسن لهذه العملية كان لزاما على قطاع التضامن الوطني تزويد المدرس بمنهاج ودلائل علمية تدعمه في تدخلاته اليومية مع مراعاة خصائص الأطفال المعاقين ذهنيا درجة خفيفة بالنظر لما يتميزون به من قدرات محدودة في القيام بالعمليات العقلية

والضرورية للتعلم المدرسي.

وعلى هذا فان كل ما يحتاجه الطفل ذو الحاجة الخاصة هو الدمج الاجتماعي أولا، ولا يتحقق ذلك إلا بدمجه في المدارس العادية وعلى يد معلمي تربية خاصة مجندين لمثل هذه المهمة، بحيث يوفر لهم ذلك فرصة الإبداع والتطور والمنافسة، ومن هنا تبلورت مشكلة الدراسة الحالية والتي جاءت على شاكلة التساؤل التالي:

ماهي طبيعة اتجاهات المعلمين نحو سياسة الدمج الاكاديمي للأطفال ذوي الاعاقة الذهنية - درجة خفيفة- في المدارس العادية في المرحلة الابتدائية؟

الجانب النظري:

- **الاجراءات التنظيمية لفتح الاقسام الخاصة بمؤسسات التربية الوطنية:**

تطبيقا لأحكام المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 12-05 المؤرخ في 10 صفر عام 1433 الموافق ل 04 يناير سنة 2012 المتضمن القانون الأساسي النموذجي لمؤسسات التربية والتعليم المخصصة للأطفال المعوقين. و تنفيذا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 مارس 2014 المحدد لكيفية فتح أقسام خاصة للأطفال المعوقين ضمن مؤسسات التربية و التعليم العمومية التابعة لقطاع التربية الوطنية.

يهدف هذا الدليل إلى وضع الترتيبات العملية لفتح الأقسام الخاصة و كذا أسس البرامج التربوي الذي سيطبق على مستواها.

- **الاتجاهات نحو سياسة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة:**

ذكر بطرس حافظ بطرس 2000 ثلاث اتجاهات رئيسية نحو سياسة الدمج يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1- **الاتجاه الأول**: يعارض أصحاب هذا الاتجاه بشدة فكرة الدمج و يعتبرونه تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الخاصة بهم أكثر فعالية وأمنا وراحة لهم وهو يحقق اكبر فائدة.

2- **الاتجاه الثاني:** يؤيد أصحاب هذا الاتجاه فكرة الدمج لما لذلك من اثر في تعديل اتجاهات المجتمع والتخلص من عزل الأطفال، والذي يسبب الصمت والعجز والقصور والإعاقة وغيرها من الصفات السلبية التي قد يكون لها اثر على الطفل ذاته و طموحه ودافعيته أو على الأسرة والمدرسة أو المجتمع بشكل عام.

3- **الاتجاه الثالث:** يرى أصحاب هذا البرنامج بأنه من المناسب المحايدة والاعتدال و بضرورة عدم تفضيل برنامج أخر بل يرون أن هناك فئات ليس من السهل دمجها بل يفضل تقديم الخدمات الخاصة بهم من خلال المؤسسات الخاصة وهذا الاتجاه يؤيد دمج الأطفال ذوي الإعاقات البسيطة أو المتوسطة في المدارس العادية و يعارض فكرة دمج الأطفال ذوي الإعاقات الشديدة جدا (الاعتمادية) و متعددي الإعاقات.**(حافظ بطرس: 2000، ص 37)**

أهداف الدراسة:

- التعرف على اتجاهات الأساتذة نحو سياسة دمج الأطفال المعاقين ذهنيا درجة خفيفة داخل المدارس العادية..
- التعريف بالأقسام المدمجة المفتوحة على مستوى المدارس العادية التابعة للمدرسة الوطنية.
- الوقوف على عملية توجيه المعلمين المكلفين بالتأطير البيداغوجي للأطفال المعاقين ذهنيا درجة خفيفة والموزعين على الأقسام الخاصة المفتوحة على مستوى مدارس التربية الوطنية.

أهمية الدراسة:

- تكمن الأهمية النظرية لهاته الدراسة في العمل على الكشف عن اتجاهات الأساتذة نحو فكرة دمج الأطفال المعاقين داخل المدارس العادية.
- أما من الناحية العملية فان نتائج هذه الدراسة يتوقع أن تزيد من تبصر المهتمين و المرشدين بالعوامل التي تؤدي إلى تكوين اتجاهات سلبية نحو فكرة الدمج، كما أنها تبين ما ينبغي تقديمه لتغيير هاته الاتجاهات.

التعريفات الاجرائية:

1- **تعريف الاقسام الخاصة**: هي " أقسام تفتح على مستوى مؤسسات التربية الوطنية، تضم الأطفال المعاقين سمعيا و بصريا و كذا الأطفال ذوي إعاقة ذهنية خفيفة و الذين لا يمكن قبولهم في الأقسام العادية."

2- **الاتجاه** : هو الاستعداد من جانب معلم يحتاج لمثير ما يدفعه لسلوك معين نحو موضوع ما، ويكون رد الفعل لهذا المثير هو استجابة إما القبول أو الرفض وفق قيم اجتماعية لدى الفرد.

3- **الدمج التربوي:** وهو فتح أقسام على مستوى المدارس الابتدائية خاصة بالأطفال المعاقين درجة خفيفة يشرف عليها مختصون في التربية الخاصة تسعى إلى دمج هؤلاء الأطفال مع الأطفال العاديين اجتماعيا لتحقيق حقوقهم الأكاديمية.

حدود الدراسة: تم اختيار المشاركون في الدراسة من أساتذة التعليم الابتدائي ببعض الابتدائيات بولاية المسيلة.

- **الحدود البشرية**: تكون مجتمع الدراسة من60 أستاذ(ة) موزعة على عدة إبتدائيات بولاية المسيلة وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية.

- **الحدود المكانية** : ست ابتدائيات بولاية المسيلة.

- **الحدود الزمنية**: حددت الدراسة زمنيا من تاريخ 28 أفريل2019 إلى 12ماي2019، كما تتحدد الدراسة بالمنهج والأدوات.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من أساتذة التعليم الابتدائي الموزعين على 06 ابتدائيات، والبالغ عددهم 79 أستاذ، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية.

عينة الدراسة: في بداية البحث تكون مجتمع الدراسة من أساتذة التعليم الابتدائي والبالغ عددهم 79 أستاذ وأستاذة تم توزيع الاستبيان عليهم، ولم نسترجع سوى 72 ورقة، تم إلغاء 12 منها وذلك لترك بعض البنود فارغة، وبالتالي أصبح العدد 60 استبيان تمت معالجته في الدراسة الأساسية لموضوع البحث، وهي موزعة حسب الجنس كالأتي:

(42) أستاذة بنسبة (70%)، و (18) أستاذ وهو ما يمثل نسبة (30%).

أدوات الدراسة:

يتم تحديد وسائل جمع البيانات كخطوة أساسية في الدراسة الميدانية وذلك للتمكن من الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة، ويتم هذا التحديد وفقا لطبيعة الموضوع المعالج والمنهج المستخدم، حيث تتوقف القيمة العلمية لهذه الدراسة على الأداة المستخدمة، ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس الاتجاهات نحو دمج الأطفال المعاقين في المدارس الابتدائية، تم بناءه من طرف الباحثتان، ويتكون هذا المقياس من أربع و وعشرون (24) فقرة يتم تصحيحها بإعطاء درجتين (02) في حالة الإجابة بـــ: (موافق)، وإعطاء درجة واحدة (01) في حالة الإجابة بـــ: (لا أوافق)، وذلك على جميع فقرات المقياس ماعدا العبارة (14)لأنها عبارة سلبية، حيث يتم تصحيحها بإعطاء درجة واحدة (01) في حالة الإجابة ب: (موافق)، وإعطاء درجتين(02) في حالة الإجابة ب: (لا أوافق)، وبذلك تكون أدنى درجة نظرية للمقياس هي (24) و أعلى درجة هي (48).

وقد تم حساب **ثبات** هذا المقياس على العينة الاستطلاعية بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار، وهذا بحساب معامل الارتباط بيرسون حيث بلغ (0.82).

وعند تطبيق المقياس على عينة الدراسة الاستطلاعية في الدراسة الحالية بلغت نسبة **صدق المحكمين** 96% ، وبلغ **صدق** المقياس بطريقة **الصدق الذاتي** الذي هو عبارة عن الجذر التربيعي لمعامل الثبات هو (0.90).

إجراءات الدراسة:

فيما يتعلق بأساتذة التعليم الابتدائي بالمسيلة تم التوجه إليهم قصدا إلى أماكن عملهم، وكان لابد لنا من اخذ التراخيص والموافقة من مدراء الابتدائيات الخمسة كبداية للعمل معهم لمباشرة إجراءات توزيع الاستمارة.

بداية تم توزيع الاستمارات يوم 28 افريل 2019 واسترجاعها يوم 02 ماي 2019، وبعد تفريغ البيانات كان لابد لنا من زيارة ثانية يوم 12 ماي 2019 واسترجاعها في نفس اليوم لتحقيق ظروف تطبيق طريقة الاختبار وإعادة الاختبار.

المعالجة الاحصائية: لقد استخدمنا مجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة، وذلك بغرض معرفة طبيعة اتجاهات المعلمين نحو سياسة الدمج الأكاديمي للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية –درجة خفيفة-، حيث تم الاعتماد على برنامج المعالجة الإحصائية المعروف بالحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS إصدار 21 لتحليل النتائج حيث تم تطبيق أسلوب الإحصاء الوصفي كالمتوسط الحسابـــي و الانحـــراف المعـــياري لدلالة الفروق بين المتوسطات

تحليل النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال: للإجابة عن السؤال الذي يبحث في طبيعة اتجاهات المعلمين نحو سياسة الدمج الاكاديمي للأطفال ذوي الاعاقة الذهنية - درجةخفيفة- في المدارس العادية في المرحلة الابتدائية، قمنا بحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة على هذا المقياس، حيث نصت الفرضية على انه : " توجد اتجاهات ايجابية بين معلمي المرحلة الابتدائية نحو سياسة الدمج الاكاديمي "، حيث تم التوصل إلى هذه النتيجة بعد المعالجة الإحصائية لاستجابات الأساتذة(ات) على مقياس الدراسة، وجاء التحليل الإحصائي على الشكل التالي:

جدول يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى للعبارات بعد النظرة الشخصية للأساتذة(ات) نحو سياسة الدمج.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	أرى أن سياسة الدمج تعمل على تحسين مستوى التلاميذ المعاقين إعاقة ذهنية خفيفة.	2.35	0.73	10	مرتفع
2	تعمل سياسة الدمج على الوصول بالمعاق إعاقة ذهنية خفيفة إلى أقصى عطائه.	2.75	0.62	3	مرتفع
3	تطبق سياسة الدمج المعايير الأساسية لنجاح العملية تربويا لدى المعاق	2.83	0.45	2	مرتفع
4	يراعي البرنامج الدراسي الخاص بالطفل المعاق خصوصية إعاقته	2.36	0.80	9	مرتفع
5	تعمل سياسة الدمج على زيادة القدرة على الاندماج في المجتمع (السلوك التكيفي).	2.35	0.86	10	مرتفع
6	يستطيع المعاق الذهني إعاقة خفيفة أن يستقل ذاتيا من خلال البرنامج المطبق لتعليمه.	2.85	0.48	1	مرتفع
7	يعمل البرنامج المطبق لتعليم المعاق على تنمية الوظائف المعرفية.	2.56	0.59	4	مرتفع
8	تعمل سياسة الدمج على اندماج و تفاعل المعاقين ذهنيا مع زملائهم العاديين في اوجه النشاطات المختلفة.	2.40	0.74	8	مرتفع
9	توفر سياسة الدمج حاجة المعاق ذهنيا إلى الأمن المطلوب.	2.35	0.75	10	مرتفع
10	توفر سياسة الدمج حاجة المعاق ذهنيا إلى النجاح المطلوب.	2.35	0.81	10	مرتفع
11	توفر سياسة الدمج حاجة المعاق ذهنيا إلى التقدير المطلوب.	2.16	0.90	11	متوسط
12	تدريس المعاقين إعاقة ذهنية خفيفة بالمدارس العادية أفضل من تدريسهم بالأقسام الخاصة.	2.0	0.84	13	متوسط
13	تعمل سياسة الدمج على تعديل اتجاهات المجتمع نحو الطفل المعاق إعاقة ذهنية خفيفة.	1.86	0.81	15	متوسط
14	أرى أنه ليس من السهل دمج المعاق إعاقة ذهنية خفيفة ضمن الأقسام الخاصة بالمؤسسات التعليمية.	1.66	0.85	17	ضعيف

15	أرى أن دورات تحسين المستوى و التي تشرف عليها وزارة التضامن الوطني في المستوى المطلوب.	1.66	0.90	17	ضعيف
16	يتعلم ذوي الإعاقة الذهنية خفيفة التحكم الذي يجعله يتكيف مع الوضعيات و المواقف التي تواجهه.	1.96	0.79	14	متوسط
17	يهيئ البرنامج المقدم لذوي الإعاقة الذهنية خفيفة الظروف المناسبة ليستخدم المعارف المطلوبة وقت الحاجة.	1.65	0.90	18	ضعيف
18	تعمل الأقسام المدمجة على زيادة الاتجاهات الايجابية بين الطلبة المعوقين والعاديين.	1.83	0.90	16	متوسط
19	تقديم الخدمات الخاصة للأطفال ذوي الإعاقات الذهنية خفيفة أفضل ضمن المؤسسات الخاصة.	2.50	0.79	6	مرتفع
20	أرى أن وجود الأقسام الخاصة ضمن المؤسسات العادية أقل تقييدا للطفل المعاق.	2.40	0.66	8	مرتفع
21	توفر الأقسام المدمجة بيئة تعليمية تشجع على التنافس الأكاديمي بين جميع التلاميذ	2.13	0.81	12	متوسط
22	يكتسب الطفل المعاق أهلية تمكنه من الاستمرار ببرنامج الدمج.	2.53	0.70	5	مرتفع
23	سياسة الدمج تتيح الفرص لجميع الأطفال للالتحاق بالتعليم.	2.46	0.67	7	مرتفع
24	معلم أقسام الدمج لديه كفاءة في استخدام العديد من أساليب التدريس التي تناسب ما يتطلبه تعليم الطفل المعاق ذهنيا.	2.50	0.79	6	مرتفع

يتضح من خلال الجدول أعلاه عبارات المقياس من 1 إلى 24، حيث جاءت العبارات من (01) ، (02) ، (03) ، (04)، (05)، (06)، (07)، (08)، (09)، (10)، (19)، (20)، (22)، (23)، (24) تحت المستوى المرتفع بمتوسطات حسابية تتراوح ما بين **(2.13 - 2.85) وانحرافات معيارية تدخل ضمن المجال (0.45-0.86)**، في حين جاءت العبارات (11)، (12)، (13)، (16)، (18)، (21) تحت المستوى المتوسط بمتوسطات حسابية تتراوح ما بين**(1.86 - 2.16) وانحرافات معيارية تدخل ضمن المجال (0.79- 0.90)**، بينما جاءت العبارات (14)، (15)، (17) تحت المستوى الضعيف بمتوسطات حسابية تتراوح بين**(1.65 - 1.66) وانحرافات معيارية تدخل ضمن المجال (0.85 -0.90)**، **أما بالنسبة إلى مستوى الاتجاه فقد وجدنا هناك تباين من مرتفع إلى متوسط إلى ضعيف.**

مناقشة النتائج:

بعد عملية جمع البيانات ومعالجتها إحصائيا باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)، بينت النتائج أن طبيعة الاتجاهات لدى أساتذة التعليم الابتدائي **ايجابية**، حيث تشير اغلب الدراسات إلى أن الاتجاهات العامة للأساتذة المنوطين بمهمة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المدارس العادية تأتي ايجابية، وهذا ما توصلت إليه دراسة "**عثمان عبد الله" 2005**، حيث جاءت نتائجها لتبين انه ليس المعلم فقط هو من يملك اتجاهات ايجابية نحو دمج الفئات الخاصة داخل المدارس العادية إنما حتى مدير المدرسة يتمتع بنفس الاتجاه - رغم أن نفس النتائج أظهرت نقص في الخبرة لدى عينة الدراسة في مجال دمج المعاقين- وهذا يرجع إلى وعي وإدراك العينة بأهمية هذه العملية، وباعتبار أن الدمج التربوي كما ورد في العديد من أدبيات الموضوع تتيح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة فرصة البقاء في منازلهم مع أسرهم طوال حياتهم الدراسية، الأمر الذي يمكنهم من أن يكونوا أعضاء عاملين في أسرهم و بيئاتهم الاجتماعية، كما يمكن هذه الأسر و البيئات الاجتماعية من القيام بواجباتهم تجاه أولئك الأطفال، ومن جهة أخرى نجد أن البيئة الاندماجية تعمل على زيادة التقبل الاجتماعي لهم من قبل أقرانهم العاديين هذا ما يمكنهم أيضا من محاكاة و تقليد سلوك الأطفال العاديين فيزداد التواصل و التفاعل الاجتماعي بينهم. **(غراب و غادري:2017، ص 14)**

هذا وتعتبر الصفوف الخاصة الملحقة بالمدرسة العادية شكلا من أشكال الدمج الأكاديمي، ويطلق عليها اسم الدمج المكاني، حيث يلتحق الطلبة غير العاديين مع الطلبة العاديين بنفس البناء المدرسي، ولكن في صفوف خاصة بهم أو وحدات صفية خاصة بهم في نفس الموضع المدرسي، ويتلقى الطلبة غير العاديين في الصفوف الخاصة ولبعض الوقت برامج تعليمية مشتركة مع الطلبة العاديين في الصفوف العادية، ويتم ترتيب البرامج التعليمية وفق جدول زمني معد لهذه الغاية بحيث يتم الانتقال بسهولة من الصف العادي إلى الخاص و بالعكس، و يهدف هذا النوع من الدمج إلى زيادة فرص التفاعل الاجتماعي والتربوي بين الأطفال غير العاديين و العاديين في المدرسة **(غراب و غادري:2017، ص 53)**، فبذلك يحدث التآلف بين الصنفين فيتم تحقيق دمج اجتماعي أكاديمي، وهو ما يولد اتجاهات ايجابية لدى الأساتذة (ات) وكذلك التلاميذ العاديين تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة، ولذوي الاحتياجات الخاصة تجاه دواتهم، وعن أهمية ودور المعلم المسؤول عن التواصل المباشر مع هذه الفئة داخل هذه الأقسام الخاصة، فكلما تعامل هذا المعلم باحتراف ومحبة مع هؤلاء التلاميذ وكانت اتجاهاتهم نحوهم ايجابية كلما زاد ذلك من تفاعلهم الاجتماعي مع أنفسهم وفيما بينهم، وبالتالي مع عالمهم الخارجي.

ونقلا عن "**كوافحة عبد العزيز" 2003** ظهر برنامج الدمج نتيجة الانتقادات التي وجهت إلى الصفوف الملحقة بالمدرسة العادية ولزيادة الاتجاهات الايجابية التي ظهرت نحو مشاركة الطلبة المعوقين مع العاديين وهذا الأسلوب أو هذا النوع من الدمج و الذي يطلق عليه الدمج الأكاديمي، والذي يقوم على وضع الطفل المعوق مع الطفل العادي في بعض المواد الدراسية وفي زمن محدد، بحيث يتمكن الطفل غير العادي من الاستفادة من الطفل العادي شريطة تهيئة الظروف المناسبة لإنجاح هذه الفكرة، مثل توفر الأخصائيين في التربية الخاصة وكذلك الأخصائيين في تخطيط البرامج وتهيئة التلاميذ نفسيا لتقبل هذا الأسلوب وخصوصا العاديين، وقبل كل هذا لابد من تهيئة المعلم أولا لأنه هو المسؤول بالدرجة الأولى عنهم داخل هذا النطاق. فوجود اتجاه إيجابي لدى الأساتذة نحو سياسة الدمج لن يتأتى إلا بتوفير قدر معقول من الإمكانيات الضرورية التي تحقق الأهداف المرجوة من تطبيق هذه السياسة، انطلاقا من الإعداد الجيد لمحتوى البرامج ووصولا إلى تحقيق عملية التقويم ومرورا بتكوين الأساتذة في كل الجوانب للإحاطة بتأهيل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة إلى أقصى ما يمكن أن يقدموه من عطاء وتميز.

ويشير "**كوفمان**" إلى وضع الطفل المعوق في البيئات التربوية الأقل تقييدا، ويقصد بذلك وضعه في المدرسة العادية، فتكون النظرة الطبيعية العادية لهذا التلميذ من أهم ما يمكن أن يحض به أثناء مزاولته لعملية التعلم، فتتشكل الاتجاهات الإيجابية التي تضمن له الأمن والراحة النفسيين المطلوبين من قبل كل من هم في الوسط المدرسي، وتتضمن آخر مرحلة في تعليم هؤلاء الأطفال تحديد المسؤوليات الملقاة على عاتق العملية التعلمية من إدارة المدرسة والمعلمين والمشرفين، وهذا يعني انه لابد على العناصر السالف ذكرها الترحيب بفكرة تواجد هؤلاء الأطفال من غير العاديين ليصبح هذا المشروع ناجحا وإذا ما اختل هذا الشرط ساهم ذلك في انخفاض مستوى أدائهم الأكاديمي.

كما أظهرت دراسة "**على الصمادي" 2010** أيضا وجود اتجاهات ايجابية لدى المعلمين نحو الدمج، و هذا ما توصلت إليه دراستنا الحالية وتؤكده وتتفق معه الكثير من الدراسات التي أعدت من قبل الباحثين، كما أن لهذا الاتجاه الإيجابي فوائد جما أهمها ينعكس على فئة ذوي الاحتياجات الخاصة خصوصا، حيث أن احتكاكهم في سن مبكرة بأقرانهم العاديين يساهم كثيرا في تحسين اتجاهات الأطفال أيضا ذوي الحاجات الخاصة نحو أقرانهم العاديين، فالدمج التربوي من شأنه أن يعمل على إيجاد بيئة تعليمية تشجع على التنافس الأكاديمي بين جميع التلاميذ.

وتنوه "**منال احمد كشت**" في مقال تم نشره في ديسمبر **2017** إلى انه من المهم جدا وضع استراتيجيات لتقييم عملية الدمج بهدف تعديلها أو تطويرها بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية، وتعني بذلك المسؤولين على الاحتكاك المباشر بينهم- إذن وضع استراتيجيات تقييمية لزيادة كفاءة عملية الدمج سوف يزيد حتما من التوجه الإيجابي للأساتذة لأنه في حالة تطبيقه بالوجه السليم سيزيد من مردودية العملية التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة- وهذا ما يؤكد أهمية الاتجاهات الايجابية لهذه العينة من مشرفين ومعلمين وأولياء أمور وطلبة، وتحديد المهارات الاجتماعية والكفايات الأكاديمية المطلوبة لتحقيق نجاح التلميذ ضمن عملية الدمج وتقرير مدى أهليته واستعداده للاستمرار ببرنامج الدمج من عدمه.

إذن رغم أهمية عملية الدمج إلا انه لا يمكن أن نصفها بالعملية السهلة، ويظهر ذلك من خلال ما تشير إليه "منال احمد" من خلال وصفها لكل ما تشمله عملية الدمج، حيث أنها تهدف إلى إتاحة الفرص لجميع الأطفال للالتحاق بالتعليم، ولهذا فان دمجهم يسعى بشكل عام إلى مواجهة الاحتياجات التعليمية الخاصة بالطفل ضمن إطار مدرسة عادية مدعومة بأساليب ومناهج ووسائل تعليمية يشرف عليها فريق تعليمي متخصص بالإضافة إلى الكادر التعليمي في المدرسة مع توفير دعم صفي كامل يتفاعل و يتواصل مع الأقران الطبيعيين ضمن البيئات الأقل تقييدا لضمان عدم عزلهم عن الآخرين.**(منال احمد:2017)**، فبتوفير كل ما يلزم لإنجاح عملية الدمج يتكون الاتجاه الإيجابي لدى الأساتذة نحو هذه السياسة.

كل هذا لا يمكن أن ينفي تلك الفئة المعارضة لهذا المشروع والتي تحمل اتجاهات سالبة نحوه، وهذا ليس بالغريب وذلك لافتقاد بعض المعلمين طريقة التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا شك أن غياب الدور الإعلامي والمجتمعي هو أمر ساعد على تكوين مثل هذه الاتجاهات السالبة نحو الدمج، فوسائل الإعلام المختلفة المرئية منها أو المسموعة أو المقروءة تلعب دورا هاما في التأثير على الاتجاهات نحو عملية الدمج على وجه الخصوص.

ويرى "**ديان وآخرون**" **2011** بعد فحص كثير من الدراسات أن الدمج التربوي يفيد المعلمين بحيث يصبحون أكثر كفاءة في استخدام العديد من أساليب التدريس التي تفيد جميع الطلبة**(أسامة بطايبنة:2015،ص147)**، ولهذا فان موضوع الدمج يعد من ابرز الاتجاهات الحديثة في التربية الخاصة، وان اتجاهات المعلمين نحوه من الأمور التي تؤثر بالسلب أو الإيجاب على أدائهم الوظيفي، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى فشل أو نجاح عملية الدمج، فالتغير الأكاديمي يعتمد إلى حد كبير على ما يعتقد به المعلم ويعلمه، فهو الوحيد القادر على المساعدة في تهيئة البيئة الصفية التي تحفز على التفاعل الاجتماعي بين الفئتين العادية منها وغير العادية.

استنتاج عام:

يعتبر الدمج الاجتماعي للأشخاص المعاقين من بين الانشغالات الكبرى للمجتمعات الحديثة، وتطبيقا لتوصيات الهيئات الأممية، وما نصت عليه الاتفاقية الدولية لحماية الأطفال المعاقين من حقوق اجتماعية وثقافية واقتصادية، بالتأكيد على أهمية الدمج الاجتماعي لهذه الفئة والذي لا يتأتى إلا من خلال تحقيق حق أصيل وهو الحق في التربية والتعليم، من خلال رفع جميع الحواجز النفسية والاجتماعية والمادية التي تحول دون تمدرس الأطفال المعاقين. وهو ما تصبوا السياسة الاجتماعية في بلادنا لتحقيقه من خلال تقنين فتح الأقسام الخاصة بمؤسسات التربية الوطني.

من جهة أخرى يعتبر مفهوم الدمج من المفاهيم التي تشكل اهتماما كبيرا لدى جميع العاملين والمهتمين في حقل و رعاية و تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، فهؤلاء يحتاجون إلى شتى أوجه الرعاية من خلال منظور الدمج التربوي حتى يتسنى له العيش في الحياة المدرسية والحياة العامة، فقد شهدت العقود الماضية انجازات في تعليم التلاميذ ذوي

الاحتياجات الخاصة كان كثيرون يعتقدون أنها غير قابلة للتحقيق على ارض الواقع و لعل أهم تلك الانجازات تطور أساليب تدريس هؤلاء التلاميذ استنادا إلى البحث العلمي، مما شجع على انبثاق حركة غير مسبوقة نحو دمج هؤلاء الأطفال في مدارس التعليم العام بدلا من فصلهم و عزلهم في مدارس و مراكز خاصة، وهو ما ينعكس إيجابا على اتجاهات الأساتذة بالمرحلة الابتدائية نحو سياسة الدمج وهو ما تجلى في دراستنا الحالية

ولا ريب في أن التوجه نحو الدمج هو توجه نحو المدرسة الفعالة التي تستطيع تلبية احتياجات جميع المتعلمين على الرغم من الفروق الفردية الكبيرة فيما بينهم، وفي كل الأحوال فان للدمج شروطا وخصائص ينبغي توفرها وإلا أصبح مفهوما غير مبرر وغير قابل للتطبيق.

هذا ويعتبر ميدان ذوي الاحتياجات الخاصة من الميادين المهمة التي واجهت العديد من التحديات والعراقيل في مختلف دول العالم بما فيها الدول العربية وبالأخص الجزائر، فهي كغيرها من الدول لم تول اهتماما بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة إلا مؤخرا، ما يلاحظ بان الجزائر تتواجد بها نسب معتبرة من المعاقين، وقد واجهت اهتماما وصعوبات في العيش والاستغلال من طرف الغير وبالأخص في المناطق النائية، فظهر الاهتمام بهذه الفئة بفتح مدارس ومراكز خاصة بها قصد رعايتها وإعطائها الدعم الكافي للمضي قدما بهذه الفئة التي نالت من التهميش ما يكفيها. وتطور الأمر للتفكير وإرساء ضوابط تشريعية لدمج هاته الفئة مع التلاميذ العاديين. فجاء ذلك تنفيذا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 مارس 2014 المحدد لكيفية فتح أقسام خاصة للأطفال المعوقين ضمن مؤسسات التربية والتعليم العمومية التابعة لقطاع التربية الوطنية.

ومن خلال هذا الاهتمام تجسد تغير الاتجاه نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة واتخذ المنحى الإيجابي من قبل العاملين في المحيط المدرسي من مدراء وأساتذة(ات) وهو ما أكدته دراسة "**عثمان عبد الله" 2005**، والتي بينت أن المعلم يملك اتجاهات ايجابية نحو دمج الفئات الخاصة داخل المدارس العادية وحتى مدير المدرسة له نفس الاتجاه. وجاءت دراستنا لتؤكد من خلال نتائجها على الاتجاهات الإيجابية لأساتذة الطور الابتدائي نحو سياسة الدمج التربوي للأطفال المعاقين ذهنيا –درجة خفيفة –

المراجع:

1. أسامة البطانية-مد الله الرويلي(2015): **اتجاهات المعلمين دمج أطفال ذوي إعاقة الحركية في المدارس الحكومية في الشمال المملكة العربية السعودية** –مجلة اردنية في علوم التربية مجلد-11، عدد 02 (145ص-168).
2. قحطان احمد الظاهر:**الاعاقة الذهنية و بطء التعلم**، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى 2012. عمان، الاردن.
3. بطرس حافظ بطرس (2000):**سيكولوجية الدمج في الطفولة المبكرة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان، الاردن.
4. تركية غراب و صليحة غادري(2017): **اتجاهات المعلمين نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية**، مذكر غير منشورة، جامعة الجلفة.
5. حامد عبد السلام زهران(1986): **علم النفس الاجتماعي**، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
6. زياد كامل اللالا و اخرون:**أساسيات التربية الخاصة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2011، عمان ، الاردن.
7. عبد الحميد بن عبد المجيد عبد الحكيم(2009): **اتجاهات معلمي المدارس الابتدائية و المتوسطة بمكة المكرمة نحو سياسة الدمج بالمدارس الحكومية (دراسة مقارنة)** مجلة كلية التربية (جامعة بنها) مصر ،مجلد 19، العدد 79(ص190-214)

8. على الصمادي(2010):**اتجاهات المعلمين نحو دمج الطلبة المعاقين في الصفوف الثلاثة الاولى** جامعة الحدود الشمالية ، السعودية.
9. علي محمد على الصمادي 2010:**اتجاهات المعلمين حول الطلبة المعاقين في الصفوف الثلاثة الاولى مع الطلبة العاديين** ،محاضرة غزة ، مجلة الجامعة الانسانية، المجلد 18،العدد02 (ص785-804).
10. كوافحة احمد عبد العزيز (2003) **مقدمة في التربية الخاصة**، دار وائل للنشر، الاردن.
11. اللجنة الوطنية لإعداد منهاج التكفل التربوي بالأطفال المعاقين ذهنيا درجة خفيفة –القسم الخاص-: **منهاج مرحلة التعليم الابتدائي الطور الاول القسم الخاص إعاقة ذهنية درجة خفيفة** ، نوفمبر 2017، قسنطينة-الجزائر.
12. منال احمد كشت (2017): **دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس**، مقال منشور الكترونيا في جريدة الغد الاربعاء كانون الاول على الساعة 1:00 www.alghad.com